Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol 7, Issue 7 (2023) • P: 64 - 43
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals
ISSN: 2522-3372 (Online) • ISSN: 2522-3372 (Print)

The Impact of Applying Governance Mechanisms on Corporate Social Responsibility Disclosure in Saudi Banks

Co-Prof. Maha Faisal Alsayegh[1], Mrs. Nawal Mohammed Aljuaid*[1]

[1] Faculty of Economics & Administration | King Abdulaziz University | KSA

Received: 27/11/2022

Revised: 27/01/2022

Accepted: 22/01/2023

Published: 30/07/2023

* Corresponding author: Nawal1994@hotmail.com

Citation: Alsayegh, M. F., & Aljuaid, N. M. (2023). The Impact of Applying Governance Mechanisms on Corporate Social Responsibility Disclosure in Saudi Banks. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 7(7),* 43 – 64. https://doi.org/10.26389/AJSRP.G271122

2023 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• Open Access

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: The study aims to examine the impact of applying governance mechanisms on corporate social responsibility disclosure (hereafter CSRD) in Saudi banks. Governance mechanisms exemplified in board size, board Independence, audit committee size, and audit committee meeting frequency were examined. To achieve the aim of this study, a descriptive analytical approach has been employed in which the researchers have analyzed the annual reports of the banks under investigation for the period 2018-2021. Also, an index consisted of 26 items of corporate social responsibility were built to measure CSRD in the examined banks. In addition, a multiple linear regression was used to test the study performed hypothesis.

Results showed that there was a statistically significant impact of board size, and audit committee size on CSRD in Saudi banks. It showed also that there was no statistically significant impact of board independence and audit committee meeting frequency on CSRD in Saudi banks. In addition, results showed that there was a positive correlation between board size, audit committee size, and CSRD. Results also showed a positive correlation between board Independence and CSRD but it was non-significant. The study recommended that regulators should establish and develop an index for the disclosure of corporate social responsibility to guide companies and researchers who are interested in CSRD studies. It is suggested for future research to study the effect of different governance mechanisms than the one used in this study on CSRD and to focus on the type and quality of disclosure.

Keywords: governance mechanisms, social responsibility disclosure, characteristics of the board of directors, characteristics of the audit committee.

أثر تطبيق آليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية

الأستاذ المشارك / مها فيصل الصائغ[1]، أ. نوال محمد الجعيد*[1]

[1] كلية الاقتصاد والإدارة | جامعة الملك عبد العزيز | المملكة العربية السعودية

المستخلص: هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق آليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية وذلك من خلال دراسة أثر كلاً من حجم مجلس الإدارة؛ استقلالية المجلس؛ وحجم لجنة المراجعة ونشاطها، على هذا النوع من الإفصاح. ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي لتكوين الإطار النظري، والمنهج الوصفي التحليلي في الجانب التطبيقي من الدراسة. تم جمع بيانات البنوك السعودية محل الدراسة عن الفترة (2018-2021م) من خلال التقارير السنوية المنشورة على موقع تداول. وأيضاً قامت الباحثتان ببناء مؤشر لقياس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية اشتمل على 26 عنصر من عناصر المسؤولية الاجتماعية، كما تم استخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفروض. أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر لآليات الحوكمة المتمثلة في حجم مجلس الإدارة؛ وحجم لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية. بينما لا يوجد أثر لكلاً من استقلالية المجلس ونشاط لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية.

تحديداً أشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين كلاً من حجم مجلس الإدارة وحجم لجنة المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، في حين أن هناك علاقة ارتباط طردية غير معنوية بين استقلالية المجلس والإفصاح. خلصت الدراسة لعدة توصيات أهمها: ضرورة قيام الجهات التنظيمية بوضع مؤشر خاص بالإفصاح وممارسات المسؤولية الاجتماعية ليكون بمثابة دليل استرشادي لمنظمات الأعمال؛ وليمثل مرجعية للباحثين المهتمين بمجال المسؤولية الاجتماعية. كما توصي الدراسة بعمل دراسات مستقبلية يتم من خلالها اختبار آليات أخرى للحوكمة مختلفة عن الآليات المستخدمة في الدراسة الحالية وبيان أثرها على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من حيث نوعية الإفصاح وجودته.

الكلمات المفتاحية: آليات الحوكمة، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، خصائص مجلس الإدارة، خصائص لجنة المراجعة.

المقدمة:

يعتبر موضوع حوكمة الشركات من المواضيع التي كانت ولازالت تلقى اهتماماً متزايداً من الباحثين على المستوى المحلي والعالمي للدول خاصة بعد انهيار عدد من الشركات العالمية كبرى، والذي كان ناتجاً عن ضعف آليات الرقابة على الشركات (درويش، 2007). ونتيجة لذلك أتت قواعد حوكمة الشركات لأجل تعزيز مفاهيم الرقابة على أداء الشركات، بما يحافظ على المصالح والحقوق المالية للمساهمين، ويعزز المصداقية والشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وبالتالي يتمكن أصحاب المصلحة من تعزيز ثقتهم في التقارير المنشورة من قبل الشركات واتخاذ قراراتهم المختلفة ذات الصلة (السامرائي، 2013).

إن مشهد العولمة وازدهار الأسواق المالية وفتح الأسواق للمستثمرين الخارجيين قد فرض على المنظمات والحكومات والمجتمعات زيادة الوعي بالمسؤولية الاجتماعية للشركات (Tran et al., 2020). فأصبح هنالك مطالبات من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية بالمزيد من الشفافية والمساءلة عن كيفية تأثير عمليات الشركات على المجتمع، وانعكس هذا الأمر على الفكر المحاسبي وأخرج المحاسبة من إطارها التقليدي إلى إطار أكثر شمولية. حيث بدأت مهنة المحاسبة بالاهتمام بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات في تقاريرهم السنوية على اعتبار أن التقارير السنوية هي أداة الاتصال الرئيسية للشركات لإيصال جميع ما يتعلق بأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات لأصحاب المصلحة (Alotaibi & Hussainey, 2016).

ومن أهم المؤسسات الاقتصادية التي تلعب دوراً كبيراً في بناء ودعم الاقتصاد وتوجيهه نحو الاستدامة هي البنوك، حيث تعد البنوك أحد أهم الركائز الأساسية في بناء الهيكل المالي والاقتصادي للدول. وفي المملكة العربية السعودية يعتبر قطاع البنوك من القطاعات الناضجة التي تتمتع بالمتانة والاستقرار. فهو محل جذب للاستثمارات المحلية والدولية وخاصة بعد انضمام السوق المالية السعودية لعدد من المؤشرات الدولية للأسواق الناشئة مثل مؤشر فوتسي راسل FTSE Russell ومؤشرMSCI (هيئة السوق المالية، 2021)، وهو أيضاً من القطاعات السباقة في اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) (Almansour, 2019). وللبنوك دور اجتماعي كبير ليس متمثلاً فقط في أنشطة الإقراض والتمويل والاستثمار وحماية مصالح المودعين والمستثمرين، بل تعدى ذلك لتشمل مسؤوليتها الاجتماعية أيضاً تجاه موظفيها، والبيئة والمجتمع ككل (Orazalin, 2019). كل ذلك يعكس الثقل الاقتصادي للبنوك وحجم المسؤولية الاجتماعية والدور الذي تقدمه للمجتمع مقابل هذه المكانة الاقتصادية التي يحظى بها هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى في المملكة.

وانطلاقاً من الدور المهم للحوكمة وآلياتها في تعزيز الشفافية والمسائلة وتحقيق التنمية الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية المرجوة لقطاعات الأعمال في المملكة بشكل عام والبنوك بشكل خاص، تسعى الباحثتان في هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق آليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية.

مشكلة الدراسة:

في هذا العصر أصبح على منظمات الأعمال أن توفق بين القضايا الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية لمواجهة الضغوط الاجتماعية والقانونية والتنظيمية، فلم يعد هدف تعظيم الربح الهدف الوحيد للمنظمات بل تعدى ذلك إلى الالتزام بمسؤولياتها الاجتماعية، حيث لم تعد الشركات تعمل بمعزل عن المجتمع وقضاياه البيئية والمجتمعية. ومع زيادة الوعي المجتمعي تجاه أنشطة الشركات المختلفة أصبح هناك مطالبات متزايدة من قبل أصحاب المصلحة بضرورة أن تقوم الشركات بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية. ويعكس هذا النمو في الطلب على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية الدور المهم لهذه المعلومات في صنع قرارات أصحاب المصلحة من قرارات الاستثمار، وفرض العقوبات، وإصدار اللوائح أو الإرشادات ذات الصلة. وهذه القرارات بدورها يمكن أن تفيد أو تضر بأداء منظمات الأعمال من خلال تأثيرها على الكفاءة والشرعية والسمعة، وقد لا يقتصر تأثير مثل هذه القرارات على أصحاب المصلحة من الشركات فقط، ولكنه قد يؤثر أيضًا على كل الأطراف الأخرى مثل القطاع واقتصاد الدولة والمجتمع والبيئة (Alharbi, 2021).

وبما أن المسؤولية والشفافية أحد الركائز الأساسية للحوكمة فإن تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات تعتبر جزءًا لا يتجزأ من اهتمام الحوكمة، حيث يتوقع من الحوكمة أن تحقق فوائد للإدارة والموظفين، ولأصحاب المصلحة والمستهلكين والموردين والحكومة والمجتمعات ذات الصلة، وعليه فإن كفاءة نظام الحوكمة قد يؤثر بشكل إيجابي على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (Novitasari & Bernawti, ,2020).

ويخضع قطاع البنوك لتدقيق اجتماعي أكثر صرامة من باقي القطاعات، على الرغم من تعرضه بدرجة أقل للمخاطر البيئية وهذا راجع لكونه محور وأساس أي نظام اقتصادي (بلقط وحمانة، 2020). فقد أوضحت الدراسة المعدة من KPMG (2021) إلى أن 78٪ من الرؤساء التنفيذيين في المملكة العربية السعودية قد أشاروا إلى أن هناك طلبات متزايدة من أصحاب المصلحة، بزيادة الإفصاح

عن قضايا البيئة والمجتمع، وهذا أمر متوقع نتيجة للانفتاح السوق السعودي على الأسواق المالية العالمية. كل ذلك أدى إلى تنشيط تركيز البنوك السعودية على دورها الاجتماعي والإفصاح عنه.

وبناءً على ما سبق يمكن صياغة التساؤل الرئيسي للدراسة على النحو التالي: ما أثر تطبيق آليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية؟ وينبثق من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما أثر حجم مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية؟
2- ما أثر استقلالية مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية؟
3- ما أثر حجم لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية؟
4- ما أثر نشاط لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية؟

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في معرفة أثر تطبيق آليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1- معرفة أثر حجم مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية.
2- معرفة أثر استقلالية مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية.
3- معرفة أثر حجم لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية.
4- معرفة أثر نشاط لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية للدراسة هي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق آليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية؟ وتتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية.
2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية.
3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية.
4- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنشاط لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الناحيتين العلمية والعملية وبيان ذلك كالتالي:

- الأهمية العلمية :

والتي تتعلق بالأدب المحاسبي، ففي حدود علم الباحثتان هناك ندرة في الدراسات التي تتناول أثر تطبيق آليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القطاع المالي، حيث أكدت الدراسات السابقة على أهمية عمل هذه الدراسة في القطاع المالي وعلى وجود هذه الفجوة البحثية، مثل دراسة (Maeeni & Nobanee, 2022) ودراسة (Dwekat et al., 2020). وبالتالي تأمل هذه الدراسة في المساهمة في إثراء الأدبيات المحاسبية في مجال المسؤولية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية؛ وأن تتيح نتائج هذه الدراسة المجال أمام المزيد من الدراسات المستقبلية حول هذا الموضوع.

- الأهمية العملية:

تعتبر كل من آليات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية من أبرز المواضيع التي كان ولايزال التركيز على أهميتها مستمراً سواء من الدولة أو من قطاعاتها المختلفة المهنية منها أو الأكاديمية. لذلك تأمل الباحثتان أن تسهم هذه الدراسة في مساعدة البنوك السعودية على تكوين تصور واضح عن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القطاع والعوامل المؤثرة عليه؛ إذ اثبتت الدراسات أن منظمات الأعمال تستخدم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كاستراتيجية لإضفاء الشرعية على أنشطتها وكأداة للتفاعل مع المجتمع وبالتالي تحديد التصور الخارجي حول المنظمة (Abdel Razek, 2014)، مما يساعد في اكتساب ثقة الجمهور ورضا المستهلكين.

ومن ناحية أخرى فأن الحوكمة تلعب دور مهم في بناء بيئة أعمال ناجحة وخلق بيئة استثمارية مستقرة وميسرة، وذلك لكونها تسعى للمحافظة على الشفافية مما يؤدي إلى حماية المستثمر والمستهلك والمجتمع. ولحوكمة المصرفية على وجه الخصوص أهمية

كبيرة جداً وذلك بسبب طبيعة العمل المصرفي الذي تكتنف أنشطته مخاطر كبيرة، ويتطلب أداء أنشطته تحقيق درجة عالية من الكفاءة والدقة فأتت الحوكمة لرفع كفاءة البنوك وتخفيض درجة المخاطر التي تتعرض لها (محمد وعثمان، 2016).

كما وقد أخترت الباحثتان قطاع البنوك السعودية لتطبيق الدراسة وذلك لاعتبار هذا القطاع أكثر القطاعات في المملكة العربية السعودية ربحية ونمواً ومن أهم القطاعات (البنك المركزي السعودي، 2021). كما أن البنوك تمتلك طريقة فريدة للتأثير على ممارسات المسؤولية الاجتماعية، فهي تستطيع الانخراط في أنشطة المسؤولية الاجتماعية وفي الوقت ذاته يمكنها التأثير على الشركات الأخرى من خلال تمويل مشاريع الأخيرة والتي يكون لمشاريعها صلة بالقضايا الاجتماعية والبيئية (Trpeska et al.,2021).

منهجية الدراسة:

أ- المنهجية: اعتمدت الدراسة في الجانب النظري على المنهج الاستقرائي لتكوين الإطار النظري للدراسة. أما فيما يتعلق بالجانب العملي من الدراسة فقد اعتمدت الدراسة فيه على المنهج الوصفي التحليلي.

ب- مصادر البيانات: تم جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات البحث الخاصة بالبنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي من التقارير السنوية المنشورة لعينة البحث على مدى الفترة ٢٠١٨م – ٢٠٢١م من على موقع تداول الرسمي.

ج- حدود الدراسة:

- الحدود الزمانية: فترة بين 2018 إلى 2021.
- الحدود المكانية: البنوك في المملكة العربية السعودية.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً- الإطار النظري

مفهوم الحوكمة:

تعددت تعاريف الحوكمة نتيجة لاهتمام عدد من المنظمات العالمية بها وعدد من الكتاب والباحثين، ومن هذه التعاريف ما يلي:

عرفت هيئة السوق المالية السعودية الحوكمة بأنها "قواعد لقيادة الشركة وتوجيهها تشتمل على آليات لتنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بوضع قواعد وإجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات وإضفاء طابع الشفافية والمصداقية عليها بغرض حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية في السوق وبيئة الأعمال" (لائحة الحوكمة، 1438هـ، ص8).

كما سعى عدد من الباحثين لوضع تعريف للحوكمة فقد عرف (Morck, 2007, p.1) الحوكمة على "أنها الطريقة التي يتم بها تنظيم العلاقات بين المساهمين والمديرين في الشركات".

وعلى وجه الخصوص فإن مفهوم حوكمة البنوك لا يخرج في معناه عن مفهوم حوكمة الشركات، حيث عرف بعض الباحثين حوكمة البنوك على أنها "مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين" (شمالي، 2017، ص9)

وبناء على التعاريف السابقة ترى الباحثتان أن حوكمة البنوك هي جزء من حوكمة الشركات والتي هي عبارة عن مجموعة من القواعد التي تنظم العلاقات بين أصحاب المصلحة المختلفين سواء كانوا إدارات الشركات، أو الملاك، أو الموظفين، أو المجتمع، وبما يضمن الشفافية والمصداقية والعدالة.

مبادئ وآليات الحوكمة في البنوك:

صدر عن البنك المركزي السعودي المبادئ الرئيسة للحوكمة في المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي السعودي، وتعد هذه المبادئ مكملة للوائح والقواعد والتعاميم الصادرة من البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية بشأن تعليمات الحوكمة ومبادئها الرئيسة. تتمثل هذه المبادئ فيما يلي (البنك المركزي السعودي، 2021):

أ- المبدأ الأول: مؤهلات أعضاء المجلس: ينص المبدأ على انه ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين لقيام بالأعمال الموكلة إليهم، وأن يكون لديهم فهم واضح لدور المطلوب منهم ولديهم القدرة على ممارسة الحكم السليم بموضوعية في جميع شؤون البنك، وأن يتمتع الاعضاء بالكفاءة؛ والاستقلالية؛ والمعرفة المالية؛ والقيادة والقدرة على التوجيه. كما يجب أن يلتزم الاعضاء

بالصدق؛ والولاء وتجنب الأعمال التي تتضارب فيها المصالح؛ والعمل لمصلحة البنك ومودعيه ومساهميه؛ وأداء واجباته ومسؤولياته بفاعلية، مع ضرورة إتاحة السيرة الذاتية لأعضاء للعامة.

ب- المبدأ الثاني: التشكيل والتعيين وشؤون المجلس: يتعلق هذا المبدأ بتكوين مجلس الإدارة، حيث أكد المبدأ على ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة في البنوك عن تسعة ولا يزيد عن أحد عشر عضواً منهم عضوين تنفيذيين فقط؛ ويكون عدد الأعضاء المستقلين اثنين أو ثلث الأعضاء أيهما أكثر، كما يفضل أن يكون رئيس المجلس عضواً مستقلاً مع إجراء تقييم سنوي لاستقلالية العضو، وألا تزيد مدة المجلس عن ثلاث سنوات مع إجازة إعادة انتخاب الأعضاء، ويفضل ألا تتجاوز خدمة العضو أكثر من اثنتي عشرة سنة متواصلة، أو متفرقة.

ويكون ترشيح الأعضاء واختيارهم بناء على الخبرات والمؤهلات مع مراعاة المبدأ السابق، ولا يجوز أن يشغل عضو المجلس عضوية مجلس إدارة مؤسسة مالية مماثلة تعمل داخل المملكة، وألا يكون عضواً في مجلس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة، كما يجب على كل عضو إبلاغ المجلس فوراً عن أي مصلحة له -مباشرة أو غير مباشرة- في الأعمال والعقود التي تتم لحساب المؤسسة المالية، والالتزام بعدم المشاركة في التصويت على القرار المتخذ في هذا الخصوص.

كما يجب على العضو معرفة رسالة المؤسسة المالية وأهدافها الإستراتيجية، والعلم بالأنظمة واللوائح المتعلقة بالمؤسسة، والقيام بمهامه وفق إجراءات واضحة، وعليه حضور الاجتماعات بشكل منتظم مع الحفاظ على سرية المؤسسة.

على المجلس أن يعقد اجتماع في كل ربع سنة على الأقل، ويكون الاجتماع صحيحاً بحضور نصف عدد الأعضاء، مع ضرورة إعداد محاضر الاجتماعات وحفظها، وتحديد الجدول الزمني الخاص باستلام التقارير من اللجان، ويكون ذلك من اختصاص أمين سر المجلس الذي يتم تعيينه من قبل المجلس بناء على شهاداته وخبرته التي لا تقل عن ثلاث سنوات.

يجب إشعار البنك المركزي كتابيا عند قبول استقالة أي موظف من شاغلي المناصب القيادية، وإذا استقال العضو ولديه ملحوظات على أداء المؤسسة المالية فعليه تقديم بيان مكتوب إلى رئيس المجلس، مع تزويد البنك المركزي بنسخة منه.

ج- المبدأ الثالث: مسؤوليات المجلس: يجب أن يكون لدى المؤسسة المالية مجلس فعال يتمثل دوره في توجيه أعمال المؤسسة المالية إلى ما من شأنه صون مصالحها وتنمية قيمتها، وتقع على عاتقه المسؤولية عن أعمالها من تشكيل الإدارة التنفيذية وضع خطط وأهداف المؤسسة والإشراف عليها وتوضيح الاختصاصات وتوزيع المهام، ومراعاة مستوى المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة والحفاظ على سلامتها. ولا يعفى المجلس من مسؤولياته حتى وإن فوض لجاناً أو جهات أو أفراداً في ممارسة بعض اختصاصاته، وفي جميع الأحوال لا يجوز للمجلس إصدار تفويض عام أو غير محدد المدة.

د- المبدأ الرابع: مسؤوليات الإدارة التنفيذية: تتابع وتدير الإدارة التنفيذية العمل اليومي للمؤسسة المالية، وتتأكد من أن الأنشطة متوافقة مع استراتيجية العمل ومستوى المخاطر والسياسات المعتمدة من المجلس، مع اقتراح الخطط والإستراتيجيات والهيكل التنظيمي والرأسمالي والنفقات وسياسات المكافآت وسياسات السلوك المهني، وتطبيق الأنظمة المالية والمحاسبية والرقابية، وإبقاء مجلس الإدارة على إطلاع دائم بالأمور الجوهرية، ووضع الإجراءات الملائمة للتواصل الدوري مع كبار عملاء المؤسسة المالية بهدف تقييم مخاطرهم.

هـ- المبدأ الخامس: اللجان المنبثقة عن المجلس: يدعم تشكيل اللجان في المجلس ضمان فاعلية اتخاذ القرار وتحقيق أهداف المؤسسة المالية وفقا لأفضل الممارسات والمعايير الفنية التخصصية، ومساعدة المجلس في تأدية مهامه ومسؤولياته، والمساهمة في فعالية الأداء ومراجعة ومراقبة أعمال المؤسسة المالية بصفة منتظمة، ويمكن تعيين أعضاء اللجان من داخل المجلس أو خارجه، ولا يعفي الاستعانة بهذه اللجان المجلس من مسؤولياته، مع مراعاة الآتي في شأنها:

- يفضل ألا يكون العضو عضواً في أكثر من لجنتين.
- على العضو حضور اجتماعات اللجنة بانتظام.
- وأن يكون لكل لجنة امين سر خاص بها.

وتحدد طبيعة العمليات وحجم المؤسسة المالية، إضافة إلى الخبرة النسبية ومؤهلات أعضاء المجلس، عدد اللجان التي ينبغي للمجلس تشكيلها، ويجب أن يكون من هذه اللجان، اللجان الآتية:

- اللجنة التنفيذية: وتتألف من ثلاثة إلى خمسة أعضاء، ولا تقل عدد اجتماعاتها عن ست اجتماعات خلال السنة، وعلى رئيس اللجنة تقديم تقرير للمجلس حول أي قضية مهمة، ويحدد المجلس صلاحيات ومسؤوليات اللجنة.
- لجنة المراجعة: تشكل اللجنة بقرار من الجمعية العامة العادية، وتتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء، جميعهم مستقلين ولا يكون لهم علاقة ائتمانية بالبنك، وأن يتمتع العضو بمؤهلات علمية وعملية في مراجعة الحسابات وإدارة المخاطر، وتعين اللجنة لمدة ثلاث سنوات، ولا تقل الاجتماعات عن أربع اجتماعات خلال السنة. تختص اللجنة بمراقبة أعمال المؤسسة المالية،

والتحقق من سالمة ونزاهة التقارير والقوائم المالية لها وتوافر أنظمة رقابة داخلية فيها، مع التأكد من استقلالية مراجع الحسابات ومراجعة خطته ودراسة تقاريره وترشيح مراجعي الحسابات وأتعابهم لمجلس الإدارة، والتحقق بشكل عام من التزام المؤسسة المالية بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات الصلة.

- لجنة الترشيح والمكافآت: وتتألف من ثلاثة إلى خمسة أعضاء منهم عضوين مستقلين ويرأسها عضو مستقل، ولا يجوز أن يرأسها رئيس المجلس، تعتمد الجمعية العامة بناء على توصية من المجلس لائحة عمل اللجنة على أن تعنى اللجنة بالبحث واقتراح مرشحين لاختيارهم أعضاء للمجلس والإدارة التنفيذية، وإعداد سياسة واضحة لمكافآت أعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه والإدارة التنفيذية مع مراعاة الأعراف السائدة المحلية والأنظمة الرقابية، ووفق تعليمات البنك المركزي، والتنسيق مع إدارة الموارد البشرية لتطوير سياسة الإحلال و التعاقب الوظيفي، ووضع سجل يتضمن مؤهلات ومهارات أعضاء المجلس، ويجب ألا تقل اجتماعات اللجنة عن اجتماعين خلال السنة.
- لجنة المخاطر: تتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء ويكون من بينهم ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، ولا يجوز أن يرأسها الرئيس التنفيذي، ويكون الأعضاء على مستوى ملائم من المعرفة بإدارة المخاطر، ويكون من بينهم ذو خبرة في المخاطر السيبرانية والتقنية، ويرتبط مدير المخاطر بالمجلس، من خلال اللجنة التي عليها رفع مرئياتها حيال تقارير إدارة المخاطر إلى المجلس، ولا يقل عدد الاجتماعات عن أربع اجتماعات خلال السنة. وتشمل مهام اللجنة وضع إستراتيجية شاملة لإدارة المخاطر، مع الإشراف على نظام إدارة المخاطر، وتحديد مستوى المخاطر المقبول للمؤسسة والحفاظ عليه، والتحقق من جدوى استمرار المؤسسة المالية وقدرتها على تحمل المخاطر، وإعداد تقارير عن المخاطر ورفعها للمجلس مع توصية تعيين أو إنهاء خدمات مدير إدارة المخاطر، والتحقق من استيعاب موظفي إدارة المخاطر للمخاطر واستقلالهم عن الإدارات الأخرى، واخيراً مراجعة ما تثيره لجنة المراجعة من مسائل قد تؤثر في إدارة المخاطر.

و- المبدأ السادس: حقوق المساهمين: على المجلس التأكد من أن سياسات الحوكمة المتبعة لدى المؤسسة المالية تحمي حقوق المساهمين وتسهل ممارسة حقوقهم، وتساهم في توفير قنوات اتصال فعالة ووسائل متنوعة للتواصل مع جميع المساهمين، والتأكد من معاملتهم بالعدل بما في ذلك مساهمو الأقلية، وكذلك حثهم باستمرار على المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة وتقديم المقترحات المتعلقة بالأداء وتطوير العمليات، والمشاركة في اختيار أعضاء المجلس باتباع أسلوب التصويت التراكمي إذ يحق للمساهمين ترشيح وانتخاب أعضاء المجلس والاستفسار عن كل ما يتعلق بهم، كما يجب أن ترفع محاضر اجتماعات الجمعية العامة إلى البنك المركزي.

ز- المبدأ السابع: الإفصاح والشفافية: يضع المجلس سياسات مكتوبة للإفصاح بما يتفق مع متطلبات الإفصاح الواردة في الأنظمة واللوائح والتعليمات ذات الصلة ومراجعتها دورياً، ويعد المجلس تقريراً سنويًا يعكس فيه عمليات السنة المالية المنتهية، ويوضح كل ما يتعلق بمجلس الإدارة ولجانه، وأسماء الشركات التابعة، والعقوبات والغرامات، ونتائج المراجعة السنوية وفاعلية وكفاءة إجراءات الرقابة الداخلية.

مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

تعد المسؤولية الاجتماعية ظاهرة تخضع لوجهات نظر متعددة، ويمكن استعراض أهم التعاريف التي تبين مفهوم المسؤولية الاجتماعية كما يلي:

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها مساهمة الشركات في التنمية المستدامة، إذ يجب ألا يضمن سلوك الشركات فقط عوائد المساهمين، وأجور الموظفين، والمنتجات والخدمات للعملاء، بل يجب أيضًا أن يستجيب للمخاوف والمتطلبات المجتمعية والبيئية (OCED, 2001).

كما تناول العديد من الباحثين مفهوم المسؤولية الاجتماعية، فعلى سبيل المثال (Dwekat et al., 2021, p.2) عرف المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها "تخصيص تقديري لموارد الشركة من أجل تحسين الرفاهية التي تعمل كوسيلة لتعزيز العلاقات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين".

أما من وجهة نظر الباحثتان وفي ضوء ما طرح أنفاً فإن المسؤولية الاجتماعية هي التزام منظمات الأعمال تجاه أصحاب المصلحة الداخليين كالموظفين، وأصحاب المصلحة الخارجيين كالعملاء والمساهمين والمنافسين والموردين والجهات التنظيمية والمجتمع، بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المحلي والدولي.

مجالات المسؤولية الاجتماعية:

تشمل مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات أربع مجالات وهي: مجال الموظفين، ومجال البيئة، ومجال جودة المنتج، ومجال المجتمع. وهذه المجالات الأربعة اتفقت عليها معظم الهيئات والمنظمات المعنية بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة مثل جمعية المحاسبة الأمريكية (A.A.A) والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) والجمعية القومية للمحاسبين بأمريكا (NAA)، بالإضافة للكتب والأبحاث العلمية في المجال (عبد الحليم والنصيرات، 2019).

الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

يعتبر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية هو أحد شقي المحاسبة الاجتماعية، بل يرى عدد من الباحثين أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية هو جوهر محاسبة المسؤولية الاجتماعية، حيث عرف بعض الباحثين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بانه "قيام الشركات بتقديم بيانات دورية إلى المجتمع، تبين من خلالها نتائج أدائها الاجتماعي ومدى كفاءتها وفاعليتها في استغلال موارد المجتمع" (طرشي ويخلف، 2017، ص108).

وقد عرف (Alharbi, 2021, p.14) الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية "بأنه نهج يمكن من خلاله نقل التأثيرات الاجتماعية والبيئية للشركات، والناتجة عن أنشطتها الاقتصادية إلى جميع أصحاب المصلحة".

وترى الباحثتان أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية هو وسيلة تستطيع من خلالها منظمات الأعمال إظهار التزامها تجاه البيئة، الموظفين والمجتمع الذي تمارس أنشطتها فيه.

أساليب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

يمكن التمييز بين أسلوبين رئيسين في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية هما:

1- فصل تقارير المسؤولية الاجتماعية عن التقارير المالية

وفقاً لهذا الأسلوب يتم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير مستقلة عن التقارير المالية للشركة، ووفقاً لهذا الأسلوب توجد ثلاث اتجاهات للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وهي: التقارير الوصفية، وتقارير تعرض التكاليف الاجتماعية، وتقارير تعرض التكاليف الاجتماعية والمنافع الاجتماعية معاً (العذاري والعامري، 2017).

2- دمج تقارير المسؤولية الاجتماعية مع التقارير المالية

تعد محاسبة المسؤولية الاجتماعية وفق هذا الاتجاه امتداد لمجال المحاسبة المالية بإضافة الأداء الاجتماعي جنباً إلى جنب مع الأداء الاقتصادي في نفس التقارير المحاسبية للشركة، إذ يعتمد هذا الاتجاه على دمج معلومات محاسبة المسؤولية الاجتماعية مع المعلومات التقليدية للمحاسبة المالية ضمن قوائمها المالية ذات الغرض العام (قائمة الدخل، والميزانية العمومية)، وطبقاً لهذه الطريقة يتم التقرير عن المسؤولية الاجتماعية في التكاليف والمنفعة جنبا إلى جنب مع المعلومات المالية في مجموعة واحدة معبراً عنها بوحدة النقد، وهو ما يحقق مبدأ تكامل النشاط الاقتصادي والاجتماعي للشركة (عابد وزملط،2018).

المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في المملكة العربية السعودية

في المملكة العربية السعودية أصبحت المسؤولية الاجتماعية للشركات مؤخرًا موضوعًا مثيراً للاهتمام، فقد اجتذبت المسؤولية الاجتماعية للشركات انتباه أصحاب المصلحة المتنوعين (مثل الحكومة والشركات والباحثين) ليس فقط بسبب زيادة الاهتمام الدولي في هذا المجال ولكن أيضًا بسبب الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يمكن تحقيقها، وأيضاً بسبب زيادة الوعي المجتمعي. وعلى الرغم من أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يعتبر إفصاحاً اختيارياً؛ مع ذلك فقد حظي الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية باهتمام متزايد لما له من فوائد متعددة انعكست على الشركات ومكانتها الاقتصادية والاجتماعية (المالكي وعبد الرحمن، 2017).

وتتميز المملكة العربية السعودية بسياقات سياسية واجتماعية واقتصادية خاصة تؤثر على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات العاملة فيها، فأولاً: تعرف المملكة العربية السعودية بأنها دولة إسلامية، إذ تؤثر التعاليم الإسلامية على الحياة اليومية للمواطنين السعوديين، وعلى القانون، والأعمال، والبيئة، والاقتصاد، والمجتمع. وثانياً: يعتبر اقتصاد المملكة العربية السعودية اقتصاداً ضخمًا وله شهرة اقتصادية واسعة، فالمملكة عضو في مجموعة العشرين G20، وتلعب دورًا مهمًا في توفير الطاقة للعالم حيث تحتوي المملكة العربية السعودية على ربع احتياطي النفط في العالم وتعتبر واحدة من أكبر منتجي النفط في أوبك (Alotaibi & Hussainey, 2016). ثالثاً: طرحت المملكة العربية السعودية رؤية 2030 والتي تركز أهدافها على الاستدامة والتنمية الاجتماعية، وهذا يعني دعوة إلى عمليات تنمية شاملة يشارك بموجبها جميع أصحاب المصلحة ليس فقط في تحقيق الإنجازات ولكن في تقاسم فوائدها

أيضًا، لذلك صدرت عدة قوانين مشجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فقد شددت الحكومة السعودية من خلال الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية على حاجة الشركات لإظهار التزام أفضل فيما يتعلق بالأداء الاجتماعي والبيئي والحوكمة لصالح أصحاب المصلحة (Allui & Pinto, 2022). كما تضمنت لائحة حوكمة الشركات المنقحة والصادرة في 2017م مادتين استرشاديتين للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وهما:

المادة السابعة والثمانون: المسؤولية الاجتماعية التي تنص على "أن تضع الجمعية العامة العادية – بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة – سياسة تكفل إقامة التوازن بين أهدافها والأهداف التي يصبو المجتمع إلى تحقيقها؛ بغرض تطوير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع" (لائحة الحوكمة، 1438هـ، ص53).

والمادة الثامنة والثمانون: مبادرات العمل الاجتماعي والتي تنص على أن يضع مجلس الإدارة البرامج ويحدد الوسائل اللازمة لطرح مبادرات الشركة في مجال العمل الاجتماعي، وأن يضع مؤشرات قياس تربط أداء الشركة بما تقدمه من مبادرات في العمل الاجتماعي، والإفصاح عن أهداف المسؤولية الاجتماعية وطرق تحقيقها في التقارير الدورية الخاصة بأنشطة الشركة (لائحة الحوكمة، 1438هـ، ص54).

الحوكمة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية

تناول العديد من الباحثين تأثير آليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وذلك لأن هدف الحوكمة هو إضفاء طابع الشفافية والمصداقية على الشركات بغرض حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة، وعليه فأن آليات الحوكمة تلعب دورًا حيويًا في ضمان الشرعية التنظيمية للشركات من خلال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (Khan et al, 2013).

فمجلس الإدارة هو آلية للشرعية والسمعة، حيث يتمثل دوره في ضمان إدارة الشركة بكفاءة والإشراف على الإدارة العليا، والأخذ في الاعتبار مصالح أصحاب المصلحة عند اتخاذ القرارات (Michelon & Parbonetti, 2012)، وبناءً على ذلك فأن على مجلس الإدارة أن يأخذ في الاعتبار توقعات أصحاب المصلحة فيما يخص الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (Tran et al., 2020).

ومما يعزز دور مجلس الإدارة وجود مديرين مستقلين حيث أن وجودهم يعمل على تحسين أخلاقيات الشركة، ويشجع أعضاء مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وجعلها جزء لا يتجزأ من التقارير المالية (Kaymak & Bektas, 2017)

ومن آليات الحوكمة الفعالة لجنة المراجعة والتي تعتبر أداة رقابة على إدارة الشركة أثناء إعداد التقارير المالية، كما أنها تلعب دور في مراقبة الأنظمة الداخلية للشركة من خلال الإشراف على عمليات المراجعة الداخلية والتنسيق مع المراجعين الخارجيين عند قيامهم بمراجعة التقارير المالية وابداء رأيهم بكل شفافية وبشكل مهني، وبالتالي فأن لجنة المراجعة تعزز من جودة التقارير المالية بما في ذلك الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (المدهون وآخرون، 2021).

ثانياً- الدراسات السابقة

1- دراسة Maeeni & Nobanee (2022): هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك المدرجة في الإمارات العربية المتحدة وتأثير آليات الحوكمة على هذا الإفصاح. وقد استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى، حيث تم تحليل التقارير السنوية للبنوك من عام 2009 إلى 2019، وقامت الدراسة ببناء مؤشر إفصاح لقياس مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية مكون من 64 عنصراً. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: تحسن مستوى إفصاح البنوك عن المسؤولية الاجتماعية، وأن خصائص مجلس الإدارة من حجم المجلس واستقلاليته ترتبط بشكل كبير وإيجابي بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. وأوصت الدراسة الأبحاث المستقبلية بتطبيق مثل هذه الدراسة في القطاعات الأخرى؛ وفي بلدان أخرى مثل السعودية وقطر والبحرين وعمان ومصر والاردن.

2- دراسة Dwekat et al., (2020): هدفت الدراسة إلى معرفة أثر خصائص لجنة المراجعة، ومجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات الأوروبية، عن الفترة 2016- 2018، وبلغت عينة الدراسة 69 شركة في 12 دولة أوروبية، والتي تم اختيارها على أساس الأفضل من حيث القيمة السوقية. وأتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، حيث تم جمع البيانات من قاعدة بيانات Thomson Reuters Eikon، والتقارير السنوية للشركات. أظهرت نتائج هذه الدراسة أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يتأثر بخصائص لجنة المراجعة ومجلس الإدارة، حيث تعد استقلالية لجنة المراجعة، والخبرة المالية للجنة، واستقلال رئيس اللجنة، واستقلالية وحجم مجلس الإدارة من الخصائص الأساسية لتأثير اللجنة ومجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. وأوصت الدراسة الأبحاث المستقبلية بتوسيع العينة والدراسة في دول مختلفة.

3- دراسة (Tran et al., (2020: هدفت الدراسة إلى فحص أثر حوكمة الشركات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، في البنوك الفيتنامية والبالغ عددها 31 بنك، من عام 2015 إلى عام 2019. وقد استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى، حيث تم جمع بيانات متغيرات الدراسة من الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق المالية الحكومية في فيتنام. توصل الباحثون إلى أن هناك ثلاثة عوامل تؤثر بشكل إيجابي على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وهي: حجم مجلس الإدارة، والأعضاء الأجانب في مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة. كما أوصى الباحثون بضرورة رفع مستوى الوعي حول المسؤولية الاجتماعية في البنوك الفيتنامية، كما وأوصى الباحثون البنك المركزي الفيتنامي بمراقبة الإفصاح عن المعلومات بانتظام مع فرض عقوبات صارمة على البنوك التجارية التي لا تمتثل للوائح الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، إذ يساهم ذلك في تحسين جودة المعلومات في القطاع المصرفي.

4- دراسة (Orazalin, (2019: هدفت الدراسة إلى استكشاف طبيعة ممارسات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القطاع المصرفي في كازاخستان، والتحقيق في أثر خصائص مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الاقتصاد الناشئ. وأتبعت الدراسة المنهج التحليلي، حيث تم جمع البيانات من التقارير المالية للبنوك وكذلك البيانات المالية المتاحة على مواقع البنوك والموقع الإلكتروني الخاص ببنك كازاخستان الوطني، وتكونت عينة الدراسة من 38 بنكاً تجاريًا وكانت فترة البحث من 2010 إلى 2016. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة له تأثير إيجابي على إعادة نشر تقارير المسؤولية الاجتماعية، كما توصلت الدراسة إلى أنه ليس لحجم مجلس الإدارة واستقلاليته أي تأثير على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، بينما يعتبر حجم البنك وعمره من العوامل الهامة التي تؤثر على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وأن البنوك التي لديها حصة من الملكية الأجنبية تفصح عن معلومات أكثر شمولاً وشفافية حول أنشطة المسؤولية الاجتماعية من البنوك المملوكة للمستثمرين المحليين والبنوك المملوكة للدولة. وأوصت الدراسة بتوسيع عينة البحث في الأبحاث المستقبلية لتشمل قطاعات أخرى وفي بلدان أخرى في آسيا الوسطى، وبتوسيع نطاق البحث ليحقق في آثار الأبعاد الداخلية والخارجية الأخرى لحوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

5- دراسة (Biçer & Feneir, (2019: بحثت الدراسة في تأثير خصائص لجنة المراجعة على الإفصاح البيئي والاجتماعي للبنوك المدرجة في بورصة اسطنبول. واستخدم الباحثان أسلوب تحليل المحتوى، حيث تم جمع بيانات 13 بنك من المواقع الإلكترونية الخاصة بها، وعن السنة المالية 2017. وتوصلت الدراسة إلى أن خصائص لجنة المراجعة ليس لها تأثير على مستوى أو نوع الإفصاح البيئي والاجتماعي.

6- دراسة (Matuszak et al., (2019: هدفت الدراسة إلى التحقيق في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك التجارية في بولندا ودراسة الارتباط بين خصائص حوكمة الشركات وهذا النوع من الإفصاح. وتكونت العينة من 16 بنك وتم تحليل بيانات الفترة من 2008 إلى 2015. وأتبعت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى حيث تم جمع بيانات المالية من التقارير السنوية وتقارير المسؤولية الاجتماعية للبنوك. وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك حسنت من إعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية خلال فترة الدراسة، كما أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بين البنوك ذات هيكل ملكية مختلف، حيث كان للمساهمين الأجانب تأثير إيجابي على المسؤولية الاجتماعية مقارنة ببنوك أغلب مساهميها بولنديين، وإن الإدراج في البورصة له تأثير إيجابي على المسؤولية الاجتماعية، كما وجدت الدراسة أن هناك تأثيرًا إيجابيًا لجميع المتغيرات المتعلقة بمجلس الإدارة، وهي الحجم وقيادة مجلس الإدارة النسائية وأعضاء مجلس الإدارة الأجانب على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، في حين أن جميع متغيرات مجلس الإشراف وجميع متغيرات الملكية المعتبرة ليس لها أي تأثير على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. وأوصت الدراسة الباحثين بدراسة كيفية تطوير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الاقتصادات الناشئة الأخرى

7- دراسة الشعراوي، (2018): بحثت الدراسة في أثر فاعلية لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. وشمل مجتمع الدراسة: الشركات المدرجة بالمؤشر المصري للمسؤولية الاجتماعية، في حين تكونت عينة الدراسة من 19 شركة وتم تحليل بيانات الفترة من 2014 إلى 2016. وأتبعت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى حيث تم جمع البيانات من القوائم والتقارير المالية السنوية للعينة. توصل الباحث إلى أن اجتماعات لجنة المراجعة ترتبط إيجابياً بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، في حين لا يرتبط حجم اللجنة بمستوى الإفصاح. وأوصى الباحث بضرورة تعزيز الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، من خلال إلزام الشركات بالإفصاح والالتزام بمبادرة التقارير العالمية GRI، وأن على الأبحاث المستقبلية البحث في أثر التفاعل بين لجنة المراجعة ولجنة المخاطر على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

8- دراسة (Appuhami & Tashakor, (2017: بحثت الدراسة في تأثير خصائص لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات الأسترالية، وتكونت العينة من 300 شركة، وشملت الدراسة الفترة من 2012 إلى 2013. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث تم جمع بيانات العينة من التقارير السنوية للشركات. ووجدت الدراسة أن خصائص لجنة

المراجعة مثل (الحجم، وتكرار الاجتماعات، واستقلال اللجنة، والتنوع بين الجنسين) لها تأثير إيجابي على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ومع ذلك لا يوجد دليل على أن خصائص لجنة المراجعة مثل استقلالية الرئيس والخبرة المالية للأعضاء تؤثر على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. وأوصى الباحثان بدراسة خصائص لجنة المراجعة الأخرى، مثل مواقف أعضاء اللجنة، والاختلافات الثقافية التي من الممكن أن تؤثر على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

9- دراسة Jizi et al., (2014): هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القطاع المصرفي بعد أزمة الرهن العقاري، وتكونت عينة الدراسة من 107 بنكاً أمريكياً تجاريًا وتحليل بيانات الفترة من 2009 إلى 2011، وأتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع بيانات العينة من التقارير السنوية للبنوك، ومن قاعدة بيانات Thomson One Banker ومن المواقع الإلكترونية للبنوك. وتوصلت الدراسة إلى أن استقلالية مجلس الإدارة وحجم المجلس، ترتبطان ارتباطًا إيجابيًا بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وأن ازدواجية الرئيس التنفيذي تؤثر بشكل إيجابي على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. وأوصت الدراسة الأبحاث المستقبلية بدراسة أسباب العلاقة الإيجابية بين ازدواجية الرئيس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ودراسة العلاقة بين الحوكمة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطاعات وصناعات وبلدان أخرى.

ما تتميز به الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة:

بناءً على ما سبق من استعراض الدراسات السابقة، فإن أهم ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة يتمثل في كونها تحاول الاستجابة لنداء الدراسات السابقة التي أشارت إلى ضرورة دراسة أثر تطبيق آليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في بلدان مختلفة مثل السعودية (Maeeni & Nobanee, 2022; Dwekat et al., 2020)، كما وتتميز الدراسة الحالية بمجال التطبيق حيث تطبق على قطاع البنوك السعودية، فبالرغم من وجود دراسات طبقت في المملكة العربية السعودية مثل دراسة (Alharbi, 2021) ودراسة (Alotaibi & Hussainey, 2016) واللتان طبقتا على الشركات غير المالية المدرجة في السوق السعودية، ودراسة (الزامل، 2015) التي طبقت على قطاع المواد الأساسية، إلا انه وفي حدود علم الباحثتين هناك ندرة في الدراسات التي تتناول أثر تطبيق آليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القطاع المالي السعودي خاصة فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة والمتمثلة في: حجم مجلس الإدارة؛ واستقلالية المجلس؛ حجم لجنة المراجعة؛ ونشاط اللجنة. كما تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بالفترة الزمنية (2018-2021) إذ شهدت هذه الفترة العديد من الأحداث الجوهرية في المملكة العربية السعودية، ففي 2017/12/31م صدرت لائحة الحوكمة المنقحة والتي اشتملت على المادتين الاسترشاديتين 87 و 88 والمرتبطتين مباشرة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والأمور المتوقع من الشركات القيام بها تجاه المسؤولية الاجتماعية (Alharbi, 2021). وسنة 2021 هي آخر سنة استطاعت الباحثتان خلالها الحصول على التقارير السنوية المنشورة للبنوك محل الدراسة وهي سنة أيضاً شهدت أحداثاً هامة في الاقتصاد السعودي متمثلة في انضمام السوق المالية السعودية لمؤشرات الاسواق الناشئة مثل FTSE Russell و MSCI (هيئة السوق المالية، 2021). وعلى حد علم الباحثتين، ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة لم نتوصل إلى دراسة تتعلق بأثر آليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القطاع المالي السعودي وتغطي هذه الفترة.

منهجية الدراسة واجراءاتها

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة في الجانب النظري على المنهج الاستقرائي لتكوين الإطار النظري للدراسة. أما فيما يتعلق بالجانب العملي من الدراسة فقد اعتمدت الدراسة فيه على المنهج الوصفي التحليلي حيث يعتبر هذا المنهج من أكثر المناهج ملائمةً لطبيعة الدراسة وتحقيق أهدافها ويمكن عن طريقه الوصول إلى حقائق ومعلومات تسهم في وصف النتائج وتحليلها.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون قطاع البنوك في المملكة العربية السعودية من 35 بنكاً مرخصاً موزعاً كالتالي: 11 بنك محلي، 21 بنك أجنبي، 3 بنوك رقمية (البنك المركزي السعودي، 2022). وشملت الدراسة البنوك السعودية المدرجة في سوق الأسهم السعودي (تداول)، والبالغ عددها 10 بنوك وغطت فترة أربع سنوات (2018-2021م).

متغيرات الدراسة وطرق قياسها

يتكون نموذج الدراسة من المتغيرات التالية:

1- المتغير مستقل: وهو آليات الحوكمة المتمثلة فيما يلي:

- حجم مجلس الإدارة: ويقاس بعدد أعضائه.
- استقلالية مجلس الإدارة: وتقاس بعدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة.
- حجم لجنة المراجعة: يقاس بعدد أعضاء اللجنة.
- نشاط لجنة المراجعة: ويقاس بعدد اجتماعات لجنة المراجعة خلال السنة المالية.

2- المتغيرات الضابطة وهي:

- حجم البنك: يقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة المالية.
- الرافعة المالية: تقاس بقسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول في نهاية السنة المالية.

3- المتغير التابع: وهو الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ولقياسه تستخدم الباحثتان أسلوب تحليل المحتوى من خلال تحليل التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة، كما تم بناء مؤشر لقياس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وتكوين عناصره بالاستعانة بالأدبيات السابقة ذات الصلة، على وجه الخصوص تلك الدراسات التي طبقت في المملكة العربية السعودية مثل دراسة (Alharbi, 2021)، ودراسة (Boshnak, 2021)، بالإضافة إلى الدراسات التي طبقت في مجال البنوك مثل دراسة (Orazalin, 2019) ودراسة (Jizi et al., 2014). وأيضاً تم الأخذ في الاعتبار الإرشادات الصادرة من المنظمات الدولية ذات الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية مثل إرشادات (آيزو٢٦٠٠٠)، وإرشادات المبادرة العالمية للتقارير (GRI). وللتأكد من صحة المؤشر وفاعليته، فقد تم عرض المؤشر على عدد من الأكاديميين في جامعة الملك عبدالعزيز ممن لديهم الخبرة في هذا المجال وقامت الباحثتان أيضاً بعمل مراجعة تجريبية للتقارير السنوية للبنوك مع مؤشر الإفصاح للتأكد من مناسبته للدراسة، وقد شمل مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية 26 عنصراً تم تجميعها وتصنيفها على عدة مجالات، ويوضح الجدول أدناه عناصر مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

جدول (1) مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

المجال	العنصر
مجال الموارد البشرية	الصحة والسلامة المهنية
	برامج التدريب والتعليم
	برامج مزايا ومكافأة الموظفين
	مشاركة الموظفين
	برامج مساعدة الموظفين
	السعودة
	توظيف الأقليات أو النساء
المجال الاجتماعي	التدريب لحديثي التخرج
	التبرعات الخيرية
	المشاركة في الحملات الاجتماعية الحكومية
	دعم الرعاية الصحية
	حث الموظفين على التطوع
	المساهمة في برامج الإسكان
	رعاية الفنون والثقافة
مجال المنتج والعملاء	معلومات عن المنتجات
	تقديم خدمات مالية مبتكرة
	رضا العملاء
	ملاحظات وشكاوى العملاء
	برامج الولاء والهدايا للعملاء
	حماية بيانات العملاء وخصوصيتهم
	منتجات مصرفية مقدمة إلى فئات مهمشة مالياً (كالمنشآت متناهية الصغر، والمنشآت

المجال	العنصر
	الصغيرة والمتوسطة، الاسر المنتجة، كبار السن)
المجال البيئي	تقليل استهلاك الطاقة والمياه
	إعادة تدوير النفايات
	زراعة الأشجار
	تمويل المشاريع الصديقة للبيئة
أخرى	جوائز في مجال المسؤولية الاجتماعية

*المصدر: إعداد الباحثتان بالاعتماد على الدراسات السابقة وارشادات المنظمات الدولية

ولحساب مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يعطى رقم (1) لكل عنصر أفصح عنه البنك ويعطى (0) لكل عنصر لم يفصح عنه البنك وبقسمة عدد العناصر التي أفصحت عنها الشركة على عدد العناصر الكلية التي يتضمنها مؤشر الإفصاح يتم الوصول إلى نسبة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لكل شركة كما يلي: مستوى الإفصاح لكل شركة= (الشركة عنها أفصحت التي العناصر مجموع)/(الكلي العناصر مجموع)

نتائج الدراسة التطبيقية

1- التحقق من تبعية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للتوزيع الطبيعي

للتحقق من تبعية مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للتوزيع الطبيعي فقد تم استخدام اختبار شابيرو (Shapiro-Wilk test)، وكانت النتائج كالتالي:

جدول (2) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمستوى الإفصاح (Tests of Normality)

	Kolmogorov-Smirnov			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
مستوى الإفصاح	.131	40	.081	.960	40	.163

*المصدر: الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss)

يوضح الجدول السابق أن القيمة الدلالية لاختبار شابيرو تساوي 0.163 وهي أكبر من 0.05 مما يعنى قبول الفرض العدمي والذي ينص على أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يتبع التوزيع الطبيعي.

2- الإحصاء الوصفي

أ- متوسط إفصاح البنوك عن المسؤولية الاجتماعية

بناءً على المعلومات المتوفرة من التقارير السنوية المنشورة للبنوك عينة الدراسة على مدى الفترة 2018–2021م ومن على موقع تداول الرسمي يوضح جدول (3) متوسط إفصاح البنوك عن المسؤولية الاجتماعية:

جدول (3) متوسط إفصاح البنوك عن المسؤولية الاجتماعية

البنك	متوسط الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية
بنك الرياض	0.54
بنك الجزيرة	0.44
البنك السعودي للاستثمار	0.52
البنك السعودي الفرنسي	0.24
البنك السعودي البريطاني	0.54
البنك العربي الوطني	0.28
مصرف الراجحي	0.75
بنك البلاد	0.61
مصرف الإنماء	0.17
البنك الأهلي السعودي	0.52

*المصدر: الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss)

يوضح جدول (3) أعلاه متوسط إفصاح البنوك عن المسؤولية الاجتماعية، وكان بنك الراجحي هو أكثر البنوك اهتماماً بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية حيث بلغ متوسط إفصاحه 75%، تلاه بنك البلاد بنسبة مقاربة بلغت61%، في حين كان أقل البنوك اهتماماً بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية هو بنك الإنماء حيث بلغ متوسط إفصاحه 17%.

ب- مستوى الإفصاح عن مجالات مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

بناءً على المعلومات المتوفرة من التقارير السنوية المنشورة للبنوك عينة الدراسة على مدى أربع سنوات (2018 – 2021م) والتي تم استخراجها من موقع تداول الرسمي، يوضح جدول (4) مستوى الإفصاح عن كل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية كالتالي:

جدول (4) مستوى الإفصاح عن كل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية

	مجالات المسؤولية الاجتماعية	اجمالي عدد العناصر المفصح عنها	نسبة الإفصاح
1	مجال الموارد البشرية	135	%48
2	المجال الاجتماعي	157	%56
3	مجال المنتج والعملاء	107	%38
4	المجال البيئي	43	%27
5	أخرى (الجوائز)	17	%43
	الإفصاح الكلي للمؤشر	459	%44

***المصدر: الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Excel)**

يوضح جدول (4) أعلاه نسبة إفصاح البنوك عن المجالات الرئيسية المكونة لمؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، كما يبين نسبة الإفصاح الكلي للمؤشر والتي تم حسابها كما يلي: الإفصاح الكلي للمؤشر= عدد العناصر المفصح عنها ÷ (عدد عناصر المؤشر المفترض الإفصاح عنها × عدد البنوك × عدد السنوات).

ويتضح من الجدول السابق أن الإفصاح الكلي للمؤشر بلغ 44% خلال مدة الدراسة، وهذه النسبة تعتبر منخفضة نسبياً مقارنةً بنتائج الدراسات السابقة المطبقة في دول العالم الأخرى فمثلاً وجد (Ben Fatma & Chouaibi, 2021) أن متوسط الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات المالية الاوروبية يبلغ 60%، وقد يعود سبب ذلك إلى أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية في السعودية مازال قيد النمو والتطور، بالإضافة إلى أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية غير الزامي.

كما يوضح الجدول (4) نسب الإفصاح عن مجالات المسؤولية الاجتماعية وبيانها كالتالي:

1. المجال الاجتماعي حقق أعلى نسبة إفصاح حيث بلغت نسبة الإفصاح عنه 56% خلال مدة الدراسة، وتتفق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة المطبقة في المملكة العربية السعودية مثل دراسة (المالكي وعبدالرحمن، 2017) والتي وجدت أن شركات قطاع المواد الأساسية في السعودية تفصح أكثر عن المجال الاجتماعي مقارنة بالمجالات الأخرى. وترى الباحثتان السبب وراء اهتمام البنوك بالإفصاح عن المجال الاجتماعي يعود للضغوط الاجتماعية التي تتعرض لها البنوك، والناتجة عن أهمية قطاع البنوك في الاقتصاد السعودي حيث أنه قطاع مستقر وناضج، كما أن طبيعة عمل البنوك وتقاضيها للفوائد يزيد من المسائلة والضغوط الاجتماعية حول دورها تجاه المجتمع، وبالتالي تحاول البنوك أن تضفي على أعمالها نوع من الشرعية والقبول لدى المجتمع وبأنها عنصر مسؤول، معطاء وفاعل وبدون أي مقابل.
2. مجال الموارد البشرية وبلغت نسبة الإفصاح عنه 48% خلال مدة الدراسة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Maeeni & Nobanee, 2022). وهذا يتماشى مع ما ذكرته الدراسات السابقة في أن البنوك لديها دافع خاص للإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بالموظفين وتطويرهم والاحتفاظ بهم، نظرًا لأن الموظفون يمثلون أصول أساسية للبنوك، كما تأثر المعلومات المتعلقة بهم على تقييم المستثمرين والمودعين للبنك (Jizi et al., 2014)، وقد يكون السبب أيضًا هو سعي البنوك في المملكة إلى تحسين الصورة المأخوذة عن تعاملها مع موظفيها خاصة في الفترة الأخيرة والتي شهدت اندماج لعدة بنوك وتسريح عدد كبير من موظفيهم نتيجة لذلك (صحيفة مال، 2022).
3. الإفصاح عن الجوائز حقق نسبة 43% خلال مدة الدراسة، ومن وجهة نظر الباحثتان ، فقد يكون هذا النوع من الإفصاح هو استراتيجية تتبعها البنوك لكسب مزيد من الشرعية في المجتمع وأيضًا حافز للبنوك الأخرى لتسير على خطاهم.
4. مجال المنتج والعملاء وبلغت نسبة الإفصاح عنه 38% خلال مدة الدراسة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Matuszak et al., 2019) حيث أحتل مجال المنتج والعملاء في البنوك البولندية المرتبة الثالثة من حيث نسب الإفصاح. وتعزو الباحثتان السبب

في إفصاح البنوك عن هذا المجال إلى محاولة البنوك في إظهار قوتها في تطوير منتجات أو تقديم خدمات جديدة للمجتمع وبالتالي زيادة تنافسية البنك، وخلق ثقة أكبر لدى المودعين والمستثمرين والمجتمع.

5. المجال البيئي بلغت نسبة الإفصاح عنه 27% خلال مدة الدراسة، محققاً بذلك أقل المجالات إفصاحاً، وتتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات المطبقة على البنوك مثل دراسة (Matuszak et al., 2019) ودراسة (jizi et al., 2014). ولعل هذا يرجع إلى طبيعة عمل النشاط المصرفي والمالي والذي له تأثير ضئيل على البيئة مقارنة بالقطاعات الأخرى كالقطاعات الصناعية والبتروكيميائية.

3- تحليل نتائج اختبار الفروض

للتحقق من فروض الدراسة فقد تم استخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)، والذي يمكن استخدامه بحالة تعدد المتغيرات المستقلة والضابطة، وذلك بالاستعانة بحزمة برامج الإحصائية (spss) على النحو التالي:

أ- اختبار الفرض الرئيسي

ينص الفرض الرئيسي للبحث على انه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق آليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية"

يشير الفرض العدمي إلى عدم وجود أثر لتطبيق آليات الحوكمة والمتمثلة في كلاً من حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، حجم لجنة المراجعة، نشاط لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية وذلك في ظل وجود كلاً من حجم البنك والرافعة المالية كمتغيرات ضابطة.

بينما يشير الفرض البديل إلى وجود أثر لتطبيق آليات الحوكمة والمتمثلة في كلاً من حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، حجم لجنة المراجعة، نشاط لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية وذلك في ظل وجود كلاً من حجم البنك، الرافعة المالية كمتغيرات ضابطة، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (5) تأثير آليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد

المتغير المستقل	التقدير	قيمة احصاء T	الدلالة	VIF معامل تضخم التباين	R2 معامل التحديد	F	الدلالة
الثابت	-4.439	-5.450	0.000	-			
حجم مجلس الإدارة	0.083	3.039	0.005	1.296			
استقلالية مجلس الإدارة	-0.046	-1.373	0.179	1.560			
حجم لجنة المراجعة	0.087	3.079	0.004	1.833	0.631	9.417	.000
نشاط لجنة المراجعة	-0.007	-0.631	0.532	1.270			
حجم البنك	4.443	0.274	0.786	2.073			
الرافعة المالية	4.647	5.491	0.000	1.261			

***المصدر: الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss)**

من جدول (5) يتضح الآتي:

- يوضح الجدول السابق معنوية النموذج المقدر حيث يتضح ذلك من خلال القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر (9.417) وهي أكبر من القيمة الجدولية لها عند درجتي حرية (6، 33) والمقدرة بـ 0.2634=((6,33)_F، كما أن القيمة الدلالية لاختبار فيشر (0.000) أقل من 0.05، مما يعنى أن القيمة المحسوبة تقع بمنطقة الرفض، لذلك نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل والذي ينص على معنوية النموذج الخاص بتأثير آليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية وذلك بمستوى معنوية 5%.
- تظهر هنا القيمة الإحصائية المحسوبة لاختبار T بالنسبة لثابت الانحدار (-4.439) وهي أقل من القيمة الجدولية المناظرة لها 2.03=((0.025,33))_t، كما أن قيمة الدلالة لاختبار T (0.000) أقل من 5% مما يعنى معنوية ثابت الانحدار.
- تظهر هنا القيمة الإحصائية المحسوبة لاختبار T بالنسبة لحجم مجلس الإدارة (3.039) وهي أكبر من القيمة الجدولية المناظرة لها 2.03=((0.025,33))_t، كما أن قيمة الدلالة لاختبار T (0.000) أقل من 5% مما يعنى معنوية حجم مجلس الإدارة.

- تظهر هنا القيمة الإحصائية المحسوبة لاختبار T بالنسبة لاستقلالية مجلس الإدارة (-1.373) وهي أكبر من القيمة الجدولية المناظرة لها 2.03=((0.025,33))t_، كما أن قيمة الدلالة لاختبار T (0.179) أكبر من 5% مما يعنى عدم معنوية استقلالية مجلس الإدارة.
- تظهر هنا القيمة الإحصائية المحسوبة لاختبار T بالنسبة لحجم لجنة المراجعة (3.079) وهي أكبر من القيمة الجدولية المناظرة لها 2.03=((0.025,33))t_، كما أن قيمة الدلالة لاختبار T (0.004) أقل من 5% مما يعنى معنوية حجم لجنة المراجعة.
- تظهر هنا القيمة الإحصائية المحسوبة لاختبار T بالنسبة لنشاط لجنة المراجعة (0.631) وهي أقل من القيمة الجدولية المناظرة لها 2.03=((0.025,33))t_، كما أن قيمة الدلالة لاختبار T (0.532) أكبر من 5% مما يعنى عدم معنوية نشاط لجنة المراجعة.
- أن قيمة معامل التحديد المعدلة قد بلغت 63.1% مما يعنى أن آليات الحوكمة وحجم البنك والرافعة المالية مسؤولين عما قيمته 63.1% من التغير الذي يحدث في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية وترجع النسب الباقية إلى عوامل اخرى لم يتم تضمينها بالنموذج.
- تظهر قيمة التقدير الخاصة بكلاً من حجم مجلس الإدارة وحجم لجنة المراجعة موجبة دليلاً على وجود علاقة طردية بين كلاً من حجم مجلس الإدارة وحجم لجنة المراجعة وبين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية مما يعنى أن الزيادة بحجم مجلس الإدارة وحجم لجنة المراجعة تؤدى إلى الزيادة في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية.
- يظهر معامل تضخم التباين أقل من 10 لجميع المتغيرات المضمنة بالنموذج دليلاً على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المضمنة بالنموذج وبعضها البعض.

ب- اختبار الفروض الفرعية

1- الفرض الفرعي الأول

ينص الفرض الفرعي الأول على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية" وللتحقق من هذا الفرض فقد تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد، ويشير الفرض العدمي إلى عدم وجود أثر لحجم مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية وذلك في وجود كلاً من حجم البنك، الرافعة المالية كمتغيرات ضابطة، بينما يشير الفرض البديل إلى وجود أثر لحجم مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية وذلك في وجود كلاً من حجم البنك، الرافعة المالية كمتغيرات ضابطة، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (6) تأثير حجم مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية باستخدام الانحدار الخطي المتعدد

المتغير المستقل	التقدير	قيمة احصاءT	الدلالة	VIF معامل تضخم التباين	R2 معامل التحديد	F	الدلالة
الثابت	-3.549	-4.739	0.000	-	0.513	12.640	.000
حجم مجلس الإدارة	0.062	2.207	0.034	1.132			
حجم البنك	0.000	2.329	0.026	1.132			
الرافعة المالية	3.922	4.729	0.000	1.000			
α=0.05							

*المصدر: الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss)

يوضح جدول (6) السابق ما يلي:

- معنوية النموذج المقدر حيث يتضح ذلك من خلال القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر (12.640) وهي أكبر من القيمة الجدولية لها عند درجتي حرية (3، 36) والمقدرة بـ 0.1163=((3,36))F_، كما أن القيمة الدلالية لاختبار فيشر (0.000) أقل من 0.05، مما يعنى أن القيمة المحسوبة تقع بمنطقة الرفض، لذلك نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل والذي ينص على معنوية النموذج الخاص بتأثير حجم مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية وذلك بمستوى معنوية 5%.

- تظهر هنا القيمة الإحصائية المحسوبة لاختبار T بالنسبة لثابت الانحدار (-4.739) وهي أقل من القيمة الجدولية المناظرة لها t_((0.025,36))=-2.03، كما أن قيمة الدلالة لاختبار T (0.000) أقل من 5% مما يعنى معنوية ثابت الانحدار.
- تظهر هنا القيمة الإحصائية المحسوبة لاختبار T بالنسبة لحجم مجلس الإدارة (2.207) وهي أكبر من القيمة الجدولية المناظرة لها t_((0.025,36))=-2.03 كما أن قيمة الدلالة لاختبار T (0.034) أقل من 5% مما يعنى معنوية حجم مجلس الإدارة.
- أن قيمة معامل التحديد المعدلة قد بلغت 51.3% مما يعنى أن حجم مجلس الإدارة وحجم البنك والرافعة المالية مسؤولين عما قيمته 51.3% من التغير الذي يحدث في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية وترجع النسب الباقية إلى عوامل اخري لم يتم تضمينها بالنموذج.
- تظهر قيمة التقدير الخاصة بحجم مجلس الإدارة موجبة دليلاً على وجود علاقة طردية بين حجم مجلس الإدارة وبين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية مما يعنى أن الزيادة بحجم مجلس الإدارة تؤدي إلى الزيادة في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية.
- يظهر معامل تضخم التباين أقل من 10 لجميع المتغيرات المضمنة بالنموذج دليلاً على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المضمنة بالنموذج وبعضها البعض.

2- الفرض الفرعي الثاني

ينص الفرض الفرعي الثاني على انه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية" وللتحقق من هذا الفرض فقد تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد، ويشير الفرض العدمي إلى عدم وجود أثر لاستقلالية مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية وذلك في وجود كلاً من حجم البنك، الرافعة المالية كمتغيرات ضابطة، بينما يشير الفرض البديل إلى وجود أثر لاستقلالية مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية وذلك في وجود كلاً من حجم البنك، الرافعة المالية كمتغيرات ضابطة، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (7) تأثير استقلالية مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية باستخدام الانحدار الخطي المتعدد

المتغير المستقل	التقدير	قيمة احصاءT	الدلالة	VIF معامل تضخم التباين	R2 معامل التحديد	F	الدلالة
الثابت	-3.174	-3.641	0.001	-	0.450	9.807	.000
استقلالية مجلس الإدارة	0.014	0.414	0.682	1.239			
حجم البنك	0.000	3.075	0.004	1.086			
الرافعة المالية	4.096	4.323	0.000	1.156			
α=0.05							

***المصدر: الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss)**

يوضح جدول (7) ما يلي:

- معنوية النموذج المقدر حيث يتضح ذلك من خلال القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر (9.807) وهي أكبر من القيمة الجدولية لها عند درجتي حرية (3، 36) والمقدرة بـ F_((3,36))=0.1163، كما أن القيمة الدلالية لاختبار فيشر (0.000) أقل من 0.05، مما يعنى أن القيمة المحسوبة تقع بمنطقة الرفض، لذلك نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل والذي ينص على معنوية النموذج الخاص بتأثير استقلالية مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية وذلك بمستوى معنوية 5%.
- تظهر هنا القيمة الإحصائية المحسوبة لاختبار T بالنسبة لثابت الانحدار (-3.641) وهي أقل من القيمة الجدولية المناظرة لها t_((0.025,36))=-2.03، كما أن قيمة الدلالة لاختبار T (0.001) أقل من 5% مما يعنى معنوية ثابت الانحدار.
- تظهر هنا القيمة الإحصائية المحسوبة لاختبار T بالنسبة لاستقلالية مجلس الإدارة (0.414) وهي أقل من القيمة الجدولية المناظرة لها t_((0.025,36))=-2.03، كما أن قيمة الدلالة لاختبار T (0.682) أكبر من 5% مما يعنى عدم معنوية استقلالية مجلس الإدارة.

- أن قيمة معامل التحديد قد بلغت 45.0% مما يعنى أن استقلالية مجلس الإدارة وحجم البنك والرافعة المالية مسؤولين عما قيمته 45% من التغير الذي يحدث في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية وترجع النسب الباقية إلى عوامل اخرى لم يتم تضمينها بالنموذج.
- تظهر قيمة التقدير الخاصة باستقلالية مجلس الإدارة موجبة دليلاً على وجود علاقة طردية غير معنوية بين استقلالية مجلس الإدارة وبين نسبة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية مما يعنى أن الزيادة باستقلالية مجلس الإدارة تؤدى إلى الزيادة في نسبة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية، ولكن بفارق ضئيل غير معنوي.
- يظهر معامل تضخم التباين أقل من 10 لجميع المتغيرات المضمنة بالنموذج دليلاً على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المضمنة بالنموذج وبعضها البعض.

3- الفرض الفرعي الثالث

ينص الفرض الفرعي الثالث على انه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية" وللتحقق من هذا الافتراض فقد تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد، حيث يشير الفرض العدمي إلى عدم وجود أثر لحجم لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية وذلك في وجود كلاً من حجم البنك، والرافعة المالية كمتغيرات ضابطة، بينما يشير الفرض البديل إلى وجود أثر لحجم لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية وذلك في وجود كلاً من حجم البنك، والرافعة المالية كمتغيرات ضابطة، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (8) تأثير حجم لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية باستخدام الانحدار الخطي المتعدد

المتغير المستقل	التقدير	قيمة احصاءT	الدلالة	VIF معامل تضخم التباين	R2 معامل التحديد	F	الدلالة
الثابت	-3.985	-4.935	0.000	-	0.525	13.265	.000
حجم لجنة المراجعة	0.067	2.431	0.020	1.495			
حجم البنك	0.000	1.763	0.086	1.292			
الرافعة المالية	4.835	5.397	0.000	1.197			
α=0.05							

*المصدر: الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss)

يوضح جدول (8) ما يلي:

- معنوية النموذج المقدر حيث يتضح ذلك من خلال القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر (13.265) وهي أكبر من القيمة الجدولية لها عند درجتي حرية (3، 36) والمقدرة بـ 0.1163=((3,36))F_، كما أن القيمة الدلالية لاختبار فيشر (0.000) أقل من 0.05، مما يعنى أن القيمة المحسوبة تقع بمنطقة الرفض، لذلك نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل والذي ينص على معنوية النموذج الخاص بتأثير حجم لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية وذلك بمستوى معنوية 5%.
- تظهر هنا القيمة الإحصائية المحسوبة لاختبار T بالنسبة لثابت الانحدار (-4.935) وهي أقل من القيمة الجدولية المناظرة لها -2.03=((0.025,36))t_، كما أن قيمة الدلالة لاختبار T (0.000) أقل من 5% مما يعنى معنوية ثابت الانحدار.
- تظهر هنا القيمة الإحصائية المحسوبة لاختبار T بالنسبة لحجم لجنة المراجعة (2.431) وهي أكبر من القيمة الجدولية المناظرة لها -2.03=((0.025,36))t_، كما أن قيمة الدلالة لاختبار T (0.000) أقل من 5% مما يعنى معنوية حجم لجنة المراجعة.
- أن قيمة معامل التحديد قد بلغت 52.5% مما يعنى أن حجم لجنة المراجعة وحجم البنك والرافعة المالية مسؤولين عما قيمته 52.5% من التغير الذي يحدث في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية وترجع النسب الباقية إلى عوامل اخري لم يتم تضمينها بالنموذج.
- تظهر قيمة التقدير الخاصة بحجم لجنة المراجعة موجبة دليلاً على وجود علاقة طردية بين حجم لجنة المراجعة وبين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية مما يعنى أن الزيادة بحجم لجنة المراجعة تؤدي إلى الزيادة في نسبة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية.

- يظهر معامل تضخم التباين أقل من 10 لجميع المتغيرات المضمنة بالنموذج دليلا على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المضمنة بالنموذج وبعضها البعض.

4- الفرض الفرعي الرابع

ينص الفرض الفرعي الرابع على انه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنشاط لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية" وللتحقق من هذا الفرض فقد تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد، حيث يشير الفرض العدمي إلى عدم وجود أثر لنشاط لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية وذلك في وجود كلاً من حجم البنك، الرافعة المالية كمتغيرات ضابطة، بينما يشير الفرض البديل إلى وجود أثر لنشاط لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية وذلك في وجود كلاً من حجم البنك، الرافعة المالية كمتغيرات ضابطة، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (9) تأثير نشاط لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية باستخدام الانحدار الخطي المتعدد

المتغير المستقل	التقدير	قيمة احصاء T	الدلالة	VIF معامل تضخم التباين	R2 معامل التحديد	F	الدلالة
الثابت	-2.991	-3.993	0.000	-	0.450	9.812	.000
نشاط لجنة المراجعة	-0.006	-0.425	0.674	1.170			
حجم البنك	0.000	3.021	0.005	1.159			
الرافعة المالية	3.993	4.504	0.000	1.012			
α=0.05							

*المصدر: الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss)

يوضح جدول (9) ما يلي:

- معنوية النموذج المقدر حيث يتضح ذلك من خلال القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر (9.812) وهي أكبر من القيمة الجدولية لها عند درجتي حرية (3، 36) والمقدرة بـ 0.1163=((3,36))F_، كما أن القيمة الدلالية لاختبار فيشر (0.000) أقل من 0.05، مما يعنى أن القيمة المحسوبة تقع بمنطقة الرفض، لذلك نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل والذي ينص على معنوية النموذج الخاص بتأثير نشاط لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية وذلك بمستوى معنوية 5%.
- تظهر هنا القيمة الإحصائية المحسوبة لاختبار T بالنسبة لثابت الانحدار (-3.993) وهي أقل من القيمة الجدولية المناظرة لها -2.03=((0.025,36))t_، كما أن قيمة الدلالة لاختبار T (0.000) أقل من 5% مما يعنى معنوية ثابت الانحدار.
- تظهر هنا القيمة الإحصائية المحسوبة لاختبار T بالنسبة لنشاط لجنة المراجعة (-0.425) وهي أكبر من القيمة الجدولية المناظرة لها -2.03=((0.025,36))t_، كما أن قيمة الدلالة لاختبار T (0.674) أكبر من 5% مما يعنى عدم معنوية نشاط لجنة المراجعة.
- أن قيمة معامل التحديد قد بلغت 45.0% مما يعنى أن نشاط لجنة المراجعة وحجم البنك والرافعة المالية مسؤولين عما قيمته 45.0% من التغير الذي يحدث في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية وترجع النسب الباقية إلى عوامل اخرى لم يتم تضمينها بالنموذج.
- يظهر معامل تضخم التباين أقل من 10 لجميع المتغيرات المضمنة بالنموذج دليلا على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المضمنة بالنموذج وبعضها البعض.

النتائج والتوصيات

النتائج

اولاً: نتائج الدراسة

1- أظهرت النتائج أن متوسط الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية قد بلغ 46%، وكان بنك الراجحي الأكثر اهتماماً بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية حيث بلغ متوسط إفصاحه 75%، بينما كان بنك الإنماء الأقل إفصاحاً حيث بلغ متوسط إفصاحه 17%.

2- وفقاً لنتائج البحث فقد انصب تركيز البنوك على الإفصاح عن المجال الاجتماعي، تلاه في المرتبة الثانية مجال الموارد البشرية، وفي المرتبة الثالثة كان الإفصاح عن الجوائز المحققة في المسؤولية الاجتماعية، تلى ذلك مجال المنتج والعملاء، وأخيراً كان المجال البيئي.

3- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لآليات الحوكمة المتمثلة بحجم مجلس الإدارة؛ وحجم لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية.

4- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية، وأن هناك علاقة ارتباط طردية بينهما. هذه النتائج تتفق مع دراسة (Wang et al., 2022) ودراسة (Ben Fatma & Chouaibi, 2021)، واللتان توصلتا إلى أن حجم مجلس الإدارة يرتبط بشكل إيجابي مع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وتؤكد هذه النتائج ونتائج الدراسات السابقة على أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة يزيد من رقابة المجلس على أعمال الشركة، وتحسين معالجة المعلومات، وبالتالي يأخذ في الاعتبار توقعات أصحاب المصلحة بخصوص الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. وتختلف نتائج الدراسة الحالية مع دراسة (Orazalin, 2019) ونعزو سبب اختلاف النتائج إلى اختلاف الدولة المطبق فيها الدراستين.

5- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية، كما أظهرت النتائج وجود علاقة طردية غير معنوية بين استقلالية مجلس الإدارة وبين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية. وتتفق هذه النتائج مع دراسة (Orazalin , 2019) التي توصلت إلى أن استقلالية المجلس لا تؤثر على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وتختلف نتائج الدراسة الحالية مع دراسات أخرى مثل دراسة (Dwekat et al., 2020)، وترى الباحثتان أن محدودية تأثير المديرين المستقلين على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية قد يعود إلى أن عدد الأعضاء المستقلين أقل مقارنة بعدد الأعضاء غير المستقلين، بالإضافة إلى قلة الصلاحيات الممنوحة لهم والتي قد تكون سياسة الإفصاح أحدها.

6- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية، وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية معنوية بينهما. هذه النتائج تختلف مع دراسة (الشعراوي، 2018)، ويعود سبب الاختلاف بين نتائج الدراستين إلى اختلاف طريقة قياس حجم لجنة المراجعة، ففي دراسة (الشعراوي، 2018) تم إعطاء قيمة 1 للجان التي يزيد عدد أعضائها عن ثلاثة وقيمة صفر للجان التي تتكون من ثلاثة أعضاء؛ في حين أن الدراسة الحالية قاست لجنة المراجعة بعدد الأعضاء الفعلي كما في العديد من الدراسات السابقة. كما تتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (Appuhami & Tashakor, 2017)، والتي تؤكد نتائجها على أن وجود لجنة المراجعة يعزز من إشراف ورقابة مجلس الإدارة على التقارير المالية، ويزيد من جهود الرقابة الداخلية وتحسين التقارير المالية بما في ذلك الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

7- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنشاط لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية. هذه النتائج تتفق مع دراسة (Biçer & Feneir, 2019) ودراسة (Dwekat et al., 2020)، واللتان توصلتا إلى عدم وجود علاقة بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة وبين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. كما أن نتائج هذه الدراسة تختلف مع دراسة (الشعراوي، 2014) ونعزو هذا الاختلاف إلى اختلاف طريقة قياس نشاط اللجنة بين الدراستين، ففي دراسة الشعراوي تم إعطاء قيمة 1 للجان التي تزيد عدد اجتماعاتها عن اربع اجتماعات خلال السنة المالية، بينما الدراسة الحالية قاست نشاط اللجنة بعدد الاجتماعات الفعلية خلال السنة كما في العديد من الدراسات السابقة.

التوصيات: بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بالتالي:

1- بناء على نتائج الدراسة لوحظ أن هناك تفاوت كبير في مستويات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بين البنوك لذلك نوصي البنوك ذات مستويات الإفصاح المتدنية بمزيد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية واللحاق بالبنوك ذات مستويات الإفصاح العالية، نظراً لأهمية هذا الإفصاح لدى المستثمرين والمودعين والمجتمع، ولما له من دور في تعزيز التنافسية.

2- نوصي البنوك بتنويع أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، بدلاً من التركيز على مجال واحد فقط، إذ أن مجالات المسؤولية الاجتماعية متعددة.

3- على الهيئات التنظيمية النظر في تحويل المادتين 87 و88 من مواد لائحة الحوكمة، من كونهما مادتين استرشاديتين إلى مادتين إلزاميتين، وإلزام البنوك بالعمل بهما.

4- ضرورة قيام الجهات التنظيمية بوضع مؤشر خاص بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وممارساتها، ليكون بمثابة دليل استرشادي للبنوك لمعرفة الجوانب المختلفة للمسؤولية الاجتماعية، وأيضا ليمثل مرجعية للمستثمرين الذين يأخذون في الاعتبار الجوانب

البيئية والاجتماعية عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، ولتسهيل الأبحاث المستقبلية وتوحيد مؤشرات قياس الإفصاح المستخدمة فيها.

5- تعتبر دراسة أثر آليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من المواضيع الهامة والتي قامت الدراسة الحالية بتطبيقها على قطاع البنوك. لذلك توصي الدراسة الحالية بعمل مزيد من الدراسات بهذا الشأن في القطاعات المالية الأخرى نظراً لأهمية القطاع.

6- نوصي الأبحاث المستقبلية أن تأخذ في اعتبارها الآتي:

- اعتمدت الدراسة الحالية على التقارير السنوية كمصدر لجمع بيانات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للبنوك محل الدراسة وذلك لعدم توفر طرق بديلة للإفصاح تغطي جميع سنوات فترة الدراسة. لذلك وفي الأبحاث المستقبلية وخاصة مع زيادة وعي الشركات بالمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، نوصي الباحثين بالاعتماد على طرق الإفصاح الأخرى لجمع البيانات مثل: التقارير المنفصلة الخاصة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، والمواقع الإلكترونية للبنوك.
- اقتصرت الدراسة الحالية على دراسة كمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وعليه فالأبحاث المستقبلية يمكن أن تركز على دراسة مجالات أخرى للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، مثل نوعية الإفصاح وجودته.
- نوصي بتوسيع البحث عن أثر الخصائص الأخرى لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى دراسة آليات الحوكمة الأخرى التي قد تؤثر على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع بالعربية

- البنك المركزي السعودي، (2021)، المبادئ الرئيسة للحوكمة في المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي السعودي الإصدار الثالث. صادر عن البنك المركزي السعودي في ذو القعدة 1442هـ/يونيو2021م
- البنك المركزي السعودي، الجهات المرخصة البنوك. تاريخ الاسترداد مايو 2022، البنك المركزي السعودي https://www.sama.gov.sa/ar-sa/LicenseEntities/Pages/LicensedBanks.aspx
- السامرائي، عمار (2013). أهمية حوكمة الشركات في تعزيز أجهزة التدقيق الداخلي، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية بعنوان حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية، جامعة اليرموك، الأردن.
- الشعراوي، حسام حسن (2018)، أثر وجود لجنة مراجعة فعالة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة البحوث المحاسبية جامعة طنطا - كلية التجارة - قسم المحاسبة، ع2، (465-504).
- الشمالي، علي (2017) الحوكمة في المصارف، رسالة ماجستير، جامعة تشيرين، اللاذقية.
- العذاري، محمد والعامري، سعود، (2017) الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأثرها على اداء الشركات، رسالة ماجستير، جامعة القادسية كلية الإدارة والاقتصاد، الديوانية، العراق.
- المالكي، سارة، عبد الرحمن، نجلاء (2019)، أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على جودة الأرباح: دراسة تحليلية في قطاع المواد الأساسية السعودي 2015 - 2017 م، المركز القومي للبحوث غزة، ع6، 40-66.
- المدهون، محمود أحمد، والعشي، محمد مروان، وماضي، هشام كامل. (2021). أثر خصائص لجنة تدقيق الحسابات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (دراسة تطبيقية على البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين). مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، ع 29(1)، 1-20.
- بلقط، أميرة أحسن، وحمأنة، كمال محمد، (2020)، أثر حوكمة الشركات على تحقيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع التأمين الجزائري حالة شركات التأمين -saa, caar, caat-، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، ع13، (48-64).
- درويش، عدنان (2007) حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان
- صحيفة مال، (2022). مال" ترصد بعد اندماج "الاهلي- سامبا" انخفاض عدد الموظفين في البنك الجديد 1225 موظف وتراجع بند الرواتب بأكثر من مليار رغم زيادة الفروع، متاحة على https://maaal.com/archives/202202/%D9%85%D8%A7%D9%84-، وتم الاسترداد في 15 مارس2022
- طرشي، محمد، ويخلف، ايمان. (2017). الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، ع2، (99–117)

- عابد، محمد وزملط، إياد، (2018). أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الاداء المالي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين: دراسة ميدانية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ع2، 13–47.
- عبد الحليم، احمد حامد، والنصيرات، عادل حسن. (2019). مدى إفصاح الشركات المساهمة السعودية عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية: دراسة ميدانية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع51، 17-63.
- لائحة حوكمة الشركات، والصادرة من هيئة السوق المالية، الصادرة بالمرسوم الملكي رقم م/3 وتاريخ 1437/1/28 وتعديلاتها.
- محمد، خاوي وعثمان، عثمان حسن، (2016)، دور حوكمة البنوك في التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2003-2012، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف1.
- منظمة التعاون والتنمية الاجتماعية، (2017). مبادئ مجموعة العشرين بشأن الحوكمة، الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاجتماعية، صدرت في باريس، متاحة على https://read.oecd-ilibrary.org/governance/g20-oecd-principles-of-corporate-governance-arabic-version_9789264265455-ar#page14 (تم الاسترداد بتاريخ 25 مارس، 2022)
- هيئة السوق المالية، (2021). انضمام السوق المالية السعودية لمؤشرات الأسواق الناشئة، متاحة على https://cma.org.sa/MediaCenter/PR/Pages/FTSE_Russell.aspx. (وتم الاسترداد 16 ديسمبر، 2021)

ثانياً- المراجع بالإنجليزية

- Abdel Razek, M. (2014). the association between corporate social responsibility disclosure and corporate governance – a survey of Egypt, research journal of finance and accounting, 5(1), pp. 93-98
- Al Maeeni, F., Ellili, N.O.D. and Nobanee, H. (2022), "Impact of corporate governance on corporate social responsibility disclosure of the UAE listed banks", Journal of Financial Reporting and Accounting, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print. https://doi.org/10.1108/JFRA-11-2021-0424
- Alharbi, K. M. S. (2021). The impact of the 2030 Vision and firm characteristics on corporate social responsibility disclosure in Saudi Arabia, Doctoral dissertation, Victoria University.
- Allui, A., & Pinto, L. (2022). Non-Financial Benefits of Corporate Social Responsibility to Saudi Companies. Sustainability, 14(6), 3446.
- ALMANSOUR, M.S., 2019. Challenges and opportunities from adopting IFRS in Saudi Arabia: the case of the banking sector. PhD, Nottingham Trent University.
- Alotaibi, K., & Hussainey, K. (2016). Determinants of CSR disclosure quantity and quality: Evidence from non-financial listed firms in Saudi Arabia. International Journal of Disclosure and Governance, 13(4), 364-393.
- Appuhami, R., & Tashakor, S. (2017). The impact of audit committee characteristics on CSR disclosure: An analysis of Australian firms. Australian Accounting Review, 27(4), 400-420.
- Ben Fatma, H. B., & Chouaibi, J. (2021). Corporate governance and CSR disclosure: evidence from European financial institutions. International Journal of Disclosure and Governance, 1, p1-16.
- Biçer, A., & Feneir, I. (2019). The Impact of Audit Committee Characteristics on Environmental and Social Disclosures: Evidence from Turkey. International Journal of Research in Business and Social Science (2147-4478), 8(3), 111-121.
- Boshnak, H. A. (2021). Determinants of corporate social and environmental voluntary disclosure in Saudi listed firms. Journal of Financial Reporting and Accounting. 1-26 https://doi.org/10.1108/jfra-05-2020-0129.
- Dwekat, A., Seguí‐Mas, E., Tormo‐Carbó, G., & Carmona, P. (2020). Corporate governance configurations and corporate social responsibility disclosure: Qualitative comparative analysis of audit committee and board characteristics. Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 27(6), p2879–2892 .
- Dwekat, A., Seguí-Mas, E., Zaid, M.A.A. and Tormo-Carbó, G. (2021), "Corporate governance and corporate social responsibility: mapping the most critical drivers in the board academic literature", Meditari Accountancy Research, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print. https://doi.org/10.1108/MEDAR-01-2021-1155
- Hassn, N. (2014). Corporate governance, degree of multi-nationality, and corporate social responsibility disclosure: evidence from the UK. Journal of Empirical Research in Accounting & Auditing, 1(01). P75-88.

- ISO 26000:2010 (en) Guidance on social responsibility, Available from: https://www.iso.org/obp/ui/#iso:std:iso:26000:ed-1:v1:en. (Accessed: May 1, 2022)
- Jizi, M.I., Salama, A., Dixon, R., and Stratling, R. (2014), Corporate Governance and Corporate Social Responsibility Disclosure: Evidence from the US Banking Sector. Journal of Business Ethics, 125, 601–615 https://doi.org/10.1007/s10551-013-1929-2
- Khan, A., Muttakin, M. B., & Siddiqui, J. (2013). Corporate governance and corporate social responsibility disclosures: Evidence from an emerging economy. Journal of business ethics, 114(2), 207-223.
- KPMG (2021), Banking pulse quarterly Industry insights and Q3 financial performance of the banking sector in Saudi Arabia
- Matuszak, Ł., Różańska, E., & Macuda, M. (2019). The impact of corporate governance characteristics on banks' corporate social responsibility disclosure: Evidence from Poland. Journal of Accounting in Emerging Economies, Vol. 9 No. 1, pp. 75-102.
- Michelon, G., & Parbonetti, A. (2012). The effect of corporate governance on sustainability disclosure. Journal of management & governance, 16(3), 477-509.
- Morck, R. K. (Ed.). (2007). A history of corporate governance around the world: Family business groups to professional managers. University of Chicago Press .Chicago. US.
- Novitasari, D., & Bernawti, Y. (2020). The impact of good corporate governance on the disclosure of corporate social responsibility. International Journal of Innovation, Creativity and Change, 10(12), p265-276.
- OECD (2017), G20/OECD Principles of Corporate Governance (Arabic version), OECD Publishing Paris. http://dx.doi.org/10.1787/9789264265455-ar
- Orazalin, N. (2019). Corporate governance and corporate social responsibility (CSR) disclosure in an emerging economy: evidence from commercial banks of Kazakhstan. Corporate Governance: The International Journal of Business in Society, 19(3), p490–507.
- Tran, Q. T., LAM, T. T., & LUU, C. D. (2020). Effect of Corporate Governance on Corporate Social Responsibility Disclosure: Empirical Evidence from Vietnamese Commercial Banks. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 7(11), 327–333 .
- Trpeska, M., Tocev, T., Dionisijev, I., & Malchev, B. (2021). Banks' corporate social responsibility (CSR) disclosure and their role in the betterment of society in the republic of North Macedonia. Facta Universitatis, Series: Economics and Organization.
- Coffie, W., Aboagye-Otchere, F. and Musah, A. (2018). Corporate social responsibility disclosures (CSRD), corporate governance and the degree of multinational activities: Evidence from a developing economy. Journal of Accounting in Emerging Economies, Vol. 8 No. 1, pp. 106-123. https://doi.org/10.1108/JAEE-01-2017-0004.
- Patelli, L., & Prencipe, A. (2007). The relationship between voluntary disclosure and independent directors in the presence of a dominant shareholder. European Accounting Review, 16(1), 5-33.